ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

لأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

تنوّع المهارات في المنطقة العربية: سبيل إلى الازدهار الاقتصادي

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/4/Policy brief

مقدّمة

في ظلِّ تطوّر المجتمع ومتطلّبات سوق العمل، بات تنوّع المهارات أساسيّاً لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي. وتتجلّى القدرة على الالتحاق بركب التقدُّم التكنولوجي وعلى التكيُّف مع الاتجاهات الاقتصادية العالمية في ارتفاع الطلب على مهارات متنوّعة في سوق العمل، إذ لم تعُد مجموعات المهارات المتجانسة التي تتمتع بها القوى العاملة كافية لتلبية المتطلّبات المتعدِّدة الأوجه للاقتصادات الحديثة. وفي المنطقة العربية، يتيح تنويع المهارات المطلوبة فرصة للاستفادة من الإمكانات البشرية الغنيّة في المنطقة، والمنبثقة عن تراث المنطقة الثقافي والفكري القوي، كما يُعتبر سبيلاً للمساهمة في الاقتصادات المحلية والإقليمية. وتنويع المهارات أساسي أيضاً لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية مثل بطالة الشباب، وللحدّ من الاعتماد المفرَط على قطاعات معيّنة مثل النفط. إذاً، يمكن للبلدان العربية استكشاف القطاعات الناشئة مثل قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجدِّدة، والاستفادة من قدرات شبابها لتحقيق التنمية المستدامة.

يتيح تنويع المهارات المطلوبة فرصة للاستفادة من **الإمكانات البشرية** الغنيّة في المنطقة

ألف. التحديات الحائلة دون تنويع المهارات في المنطقة العربية

بطء النمو الاقتصادي، والتبعيّة الاقتصادية، وانعدام الاستقرار السياسي

خلال العقد الماضي، شهدت المنطقة العربية نمواً اقتصادياً بلغ متوسطه 2 في المائة، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط في المقام الأول. غير أن النمو الاقتصادي لا يؤدي دائماً إلى زيادة فرص العمل أو انخفاض البطالة. ومع ذلك، فهو شرط لا بدّ منه لزيادة العمالة المنتِجة، أي لزيادة التوظيف ورفع إنتاجية العمل.

وتضمّ المنطقة العربية مجموعة متنوّعة من البلدان الغنيّة والمحرومة على السواء. والنطاق المحدود لمنتجاتها وصناعاتها له تأثير مباشر على تنوّع المهارات المطلوبة في سوق العمل. وفي الوقت الذي تسعى فيه المنطقة إلى تنويع اقتصاداتها، تشتدّ الحاجة إلى مهارات جديدة ومتنوّعة. فتنويع المهارات بالغ الأهمية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتنويع المنتجات، لأنه يوسّع قاعدة المهارات المتاحة داخل المنطقة، مما يهيّئها بشكل أفضل لتبنّي تقنيات جديدة ودفع عجلة الابتكار. وبالتالي، فإنّ ضمان توافق المهارات الجاري تطويرها مع متطلّبات سوق العمل ضروري لدعم التنويع الاقتصادي، الذي يشكّل عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الاقتصادية.

ويبرز انعدام الاستقرار السياسي كعامل مهم يُلحِق الضرر بتنويع المهارات في المنطقة العربية، وهو يصنَّف بأنّه أكبر عقبة أمام نجاح الشركات. ففي الفترة بين العامين 2011 و2023، رزح العديد من بلدان المنطقة تحت وطأة اضطرابات سياسية متصاعدة وصراعات عنيفة أثّرت بشكل مباشر وغير مباشر على معظم بلدان المنطقة.

تحديات على مستوى الهياكل الأساسية

من شأن الاستثمار في البنى الأساسية تحفيز النمو الاقتصادي الفوري والمتوسط الأجل، وزيادة الطلب على المهارات. فوفقاً للبنك الدولي في عام 2020[1]، يمكن لاستثمار مليار دولار في البنى الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يولّد الكثير من فرص العمل، وتحديداً 138,000 وظيفة على المدى القصير و442,000 إضافية على المدى الطويل. ويكتسي الاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية أهمية كبرى في تحسين دخل سكان الأرياف.

وعلى الرغم من الموارد الطبيعية الوفيرة التي تزخر بها، تواجه المنطقة العربية تحدياً على مستوى البنى الأساسية للتكنولوجيا. فالاستثمارات في هذه الهياكل الأساسية تتفاوت بين البلدان العربية[2]، حيث أداء بعض البلدان استثنائي بينما أداء البعض الآخر سيء جداً. وحلّت مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، في الطليعة على هذا المسار، من خلال تخصيص موارد ضخمة للبنى الأساسية الرقمية وتكنولوجيا الجيل الخامس والسحابة. وفي شمال أفريقيا، تسعى البلدان جاهدة للاستفادة من تركيبتها السكانية ومواردها المالية المحدودة للنهوض بالقطاع الرقمي. في المقابل، تشهد مجموعة بلدان المشرق، بما فيها الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان، أكبر فجوة تكنولوجية، وتحلّ وراء بلدان مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا على السواء على مسار التقدم التكنولوجي.

شهدت المنطقة العربية **نمواً اقتصادياً بلغ** متوسطه **2%** في المائة، وذلك نتيجة **لارتفاع أسعار النفط**

يمكن لاستثمار **مليار دولار في البنى الأساسية** أن يولّد **138,000 وظيفة** على المدى القصير و**442,000 إضافية** على المدى الطويل

الاستثمارات في **البنى الأساسية للتكنولوجيا تتفاوت** بين البلدان العربية

عدم الكفاءة في سوق العمل وعدم تطابق التعليم مع متطلّبات السوق

يعتَبر العمل غير النظامي قضيةً ملحّة في المنطقة العربية، إذ شكّل نسبة 68 في المائة من إجمالي العمل في عام 2019[3]. وتتركّز غالبية الوظائف النظامية في القطاع العام، بينما لا تزال هذه الوظائف محدودة في القطاع الخاص.

ويرتبط وضع العمل غير النظامي في المنطقة العربية بمشكلة عدم تطابق المهارات، أي الفجوة الواسعة بين مهارات القوى العاملة والمهارات التي يطلبها أصحاب العمل. ويمكن أن يُعزى عدم تطابق المهارات إلى عاملَين رئيسيين: عدم كفاية الطلب على مهارات محدَّدة في سوق العمل، وعدم الكفاءة في الانتقال من مقاعد الدراسة إلى سوق العمل. ويمكن أن تكون لاستمرار عدم تطابق المهارات آثار سلبية، منها الحؤول دون الابتكار والتنويع الاقتصادي.

وبطالة الشباب هي أيضاً مصدرٌ للقلق الشديد في المنطقة العربية، إذ تجاوزت نسبتها المستويات العالمية بعد أن ارتفعت من 22 في المائة في عام 2010 إلى 27 في المائة في عام 2023. وتَرَافَق هذا الاتجاه تفاوتات كبيرة بين الجنسين، حيث معدلات البطالة بين النساء (44 في المائة في عام 2021) أعلى ممّا هي عليه لدى الشباب (23 في المائة)[4]. وتشوب الفجوات بين الجنسين جوانب متعدِّدة في سوق العمل. فغالباً ما تفشل نُظُم التعليم والتدريب في المنطقة في توفير فرص متساوية للجنسين، مما يؤثّر على الخيارات الأكاديمية للشابات ويثنيهنّ عن الالتحاق بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

العمل غير النظامي، بما في ذلك المشاركة في «اقتصاد العربة»، شائع بين شباب المنطقة. ففي عام 2023، كان نحو 75 في المائة من الشباب يعملون في وظائف غير نظامية منخفضة الأجر[5]. ويسلِّط التحوّل نحو العمل غير النظامي الضوء على الحاجة الملحّة إلى تنفيذ مبادرات لصقل مهارات الشباب وإعادة تأهيلهم مهنياً. وقد يؤدي نقص الطلب على المهنيين المهرة إلى «هجرة الأدمغة». فأصحاب المهارات يبحثون عن فرص أفضل في الخارج، مما يؤدي إلى خسارة رأس المال البشري وإحباط فرص الاستثمار والنمو.

ضعف نُظُم التعليم والتدريب الفني والمهني

من الشواغل الكبرى في المنطقة العربية تدنّي مستوى جودة مؤسسات التعليم والتدريب في المجالَين الفني والمهني، ووضعها كمؤسسات من الدرجة الثانية تتّسم بعدم مواكبتها للعصر من حيث معدّات ومناهج وأساليب التدريس التي تستخدمها. فغالباً ما يجد الخرّيجون أنّ مهاراتهم لا تكفي لتوظيفهم، كما أنّ فرص تحسين المهارات وإعادة التأهيل المهني محدودة. ويتطلب تجديد نُظُم التعليم والتدريب الفني والمهني استثمارات ضخمة، واستشارة القطاع الخاص بشأن احتياجاته من المهارات الفنية، والتركيز على اكتساب الخبرة العملية من خلال دورات التدريب الداخلي والتدرُّب المهني. وتضمّ المنطقة أيضاً عدداً محدوداً من مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني التي تتعاون مع القطاع الخاص من خلال مبادرات مثل برامج التدريب الداخلي والتدريب المزدوج.

بطالة الشباب
ارتفعت من
22%
في عام 2010
إلى **27%**
في عام 2023

في عام 2023،
كان نحو
75% من
الشباب يعملون
في **وظائف**
غير نظامية
منخفضة
الأجر

غالباً ما يجد
الخرّيجون
أنّ **مهاراتهم**
لا تكفي
لتوظيفهم

باء. مرصد مهارات الإسكوا وتحليل اتجاهات سوق العمل

تبدو المنطقة العربية مستعدّة للتكيُّف مع التقدُّم التكنولوجي والحفاظ على قدرتها التنافسية في السوق العالمية. ويبيِّن الشكل 1 زيادة الحاجة إلى المهارات اللازمة للّحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة في سوق العمل عبر الإنترنت، حيث الطلب على علوم الكمبيوتر مرتفع جداً. ويتّضح من الشكل وجود طلب ثابت على 16 مهارة من بين أفضل 20 مهارة للفترات الثلاث المشمولة بالدراسة، وهي تتضمن العديد من المهارات التقليدية مثل المحاسبة والتدقيق والعلوم المالية والبناء وإدارة المطاعم، إضافة إلى مهارات ناشئة مثل علوم الكمبيوتر وتحليل البيانات. كذلك، يبيِّن الشكل 2 أكثر 20 مهارة شخصية مطلوبة سنوياً في المنطقة العربية. ويخلُص التحليل إلى 25 مهارة شخصية متميِّزة، من بينها 17 مهارة الطلب عليها مرتفع باستمرار خلال الفترات الثلاث قيد الدراسة. ولا تزال اللغتان العربية والإنكليزية أهم مهارتَين لغويتَين مطلوبتين في المنطقة. ولا تزال القدرة على التواصل هي المهارة الشخصية الأكثر طلباً خلال جميع الفترات قيد الدراسة، تليها المبيعات والإدارة في مرتبتَي ثاني وثالث أكثر المهارات الشخصية طلباً في المنطقة. وأصبحت مهارة حلّ المشاكل في المراتب الأمامية بين المهارات الشخصية الأكثر طلباً، نظراً لأهميتها في الوظائف الفنية والتحليلية.

لا تزال اللغتان **العربية والإنكليزية أهم مهارتَين لغويتَين** مطلوبتين في المنطقة. ولا تزال **القدرة على التواصل** هي المهارة الشخصية الأكثر طلباً

الشكل 1. **أهم عشر مهارات صلبة مطلوبة في المنطقة العربية حسب الفترة**

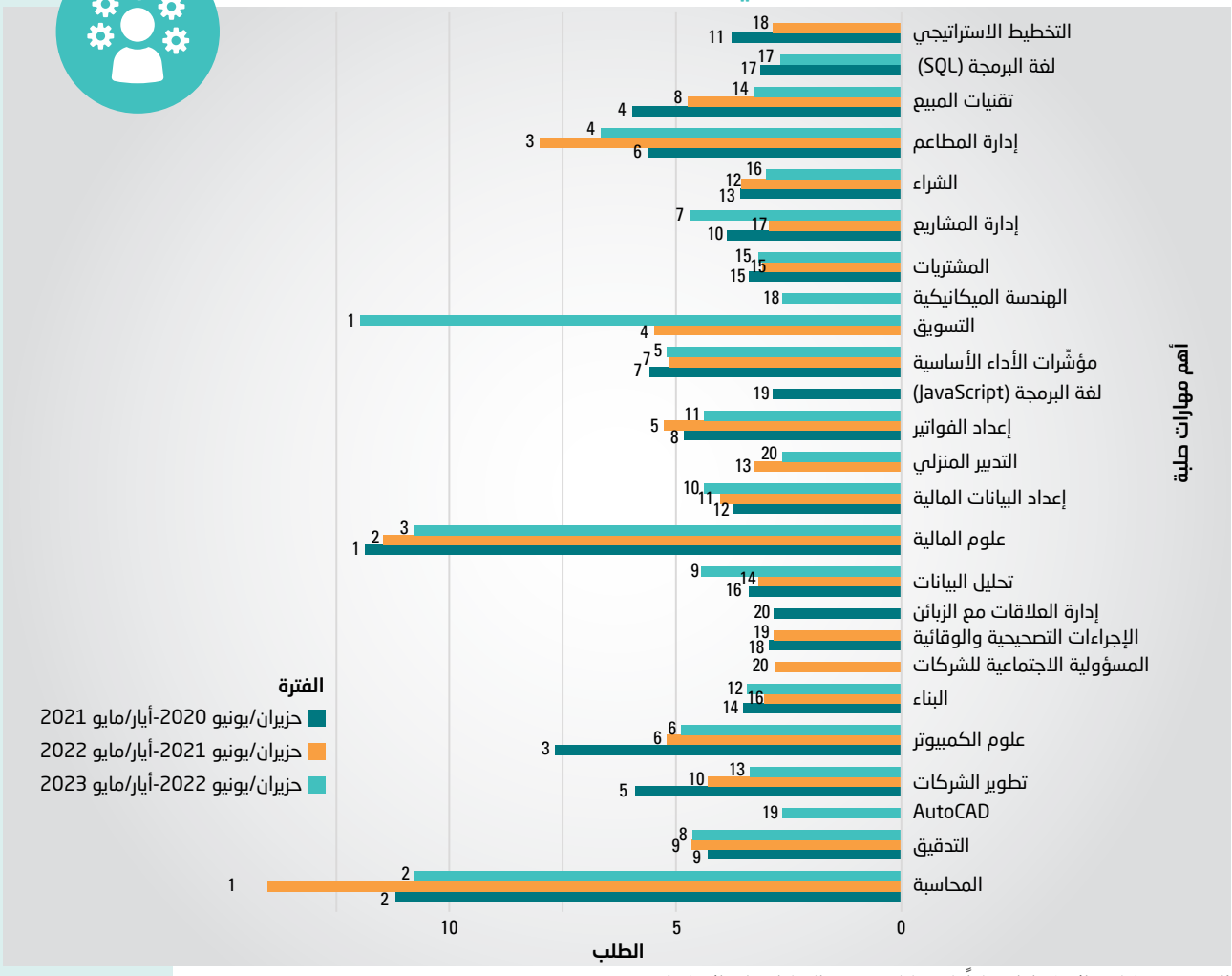

المصدر: تحليلات الإسكوا، استناداً إلى بيانات مرصد المهارات في الإسكوا.
ملاحظة: يشير الرقم الموجود أعلى كل شريط إلى ترتيب المهارة في تلك الفترة.

الشكل 2. أهم 20 مهارة شخصية مطلوبة في المنطقة العربية حسب الفترة

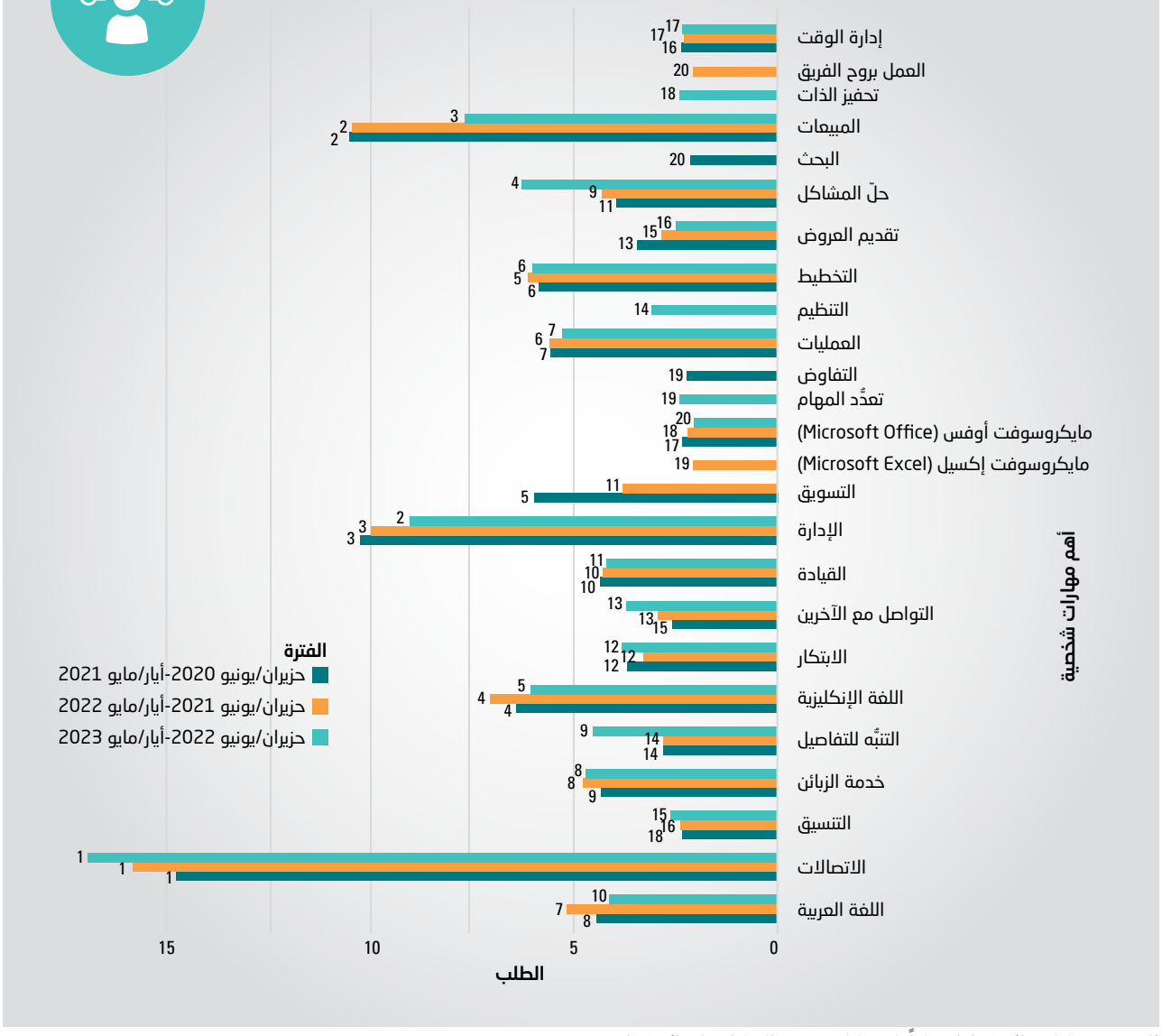

المصدر: تحليلات الإسكوا، استناداً إلى بيانات مرصد المهارات في الإسكوا.
ملاحظة: يشير الرقم الموجود أعلى كل شريط إلى ترتيب المهارة في تلك الفترة.

©Panumas/stock.adobe.com

وفي كلّ إعلان عن وظيفة في مرصد مهارات الإسكوا، يمكن قياس عدد المهام، المحدَّدة في وصف الوظيفة، التي يمكن أتمتتها أو تعزيزها بواسطة الذكاء الاصطناعي. ولفحص كيفية تعزيز الوظائف بالذكاء الاصطناعي، وضع معهد قطر لبحوث الحوسبة منهجاً قائماً على الذكاء الاصطناعي يقيس مدى تأثير الذكاء الاصطناعي على الوظائف. وفي إطار شراكة مع المعهد، استخدَمت الإسكوا نموذج المعهد لقياس أثر الذكاء الاصطناعي على أكثر من ثلاثة ملايين إعلان وظيفي عبر الإنترنت من عدة بلدان عربية.

ويبلغ متوسط درجة الذكاء الاصطناعي بين إعلانات الوظائف حوالي 0.31، مما يعني أنه يمكن، في المتوسط، تعزيز 31 في المائة من المهام الوظيفية من خلال براءات اختراع الذكاء الاصطناعي الموجودة. وفي هذا العصر الذي يستمر فيه الذكاء الاصطناعي في إحداث فرق كبير، يمكن إلى حدّ ما أتمتة جميع المهارات والوظائف أو تعزيزها من خلال براءات اختراع الذكاء الاصطناعي الموجودة.

ويتمّ أيضاً تحليل العلاقة بين المهارات المطلوبة وأهداف التنمية المستدامة. وتشير النتائج إلى أن المهارات المطلوبة في المنطقة تتماشى مع المجالات التي أحرَزت فيها المنطقة العربية تقدُّماً كبيراً نحو هذه الأهداف. وتشمل هذه المجالات الرعاية الصحية والتعليم والمجتمعات المستدامة. وعلى عكس ذلك، فإن المهارات المتعلقة بالهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 13 (العمل المناخي) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) تُظْهِرُ ارتباطاً محدوداً بالتقدُّم المُحرَز في المنطقة على مسار هذه الأهداف.

تعزيز **31%** من **المهام الوظيفية** من خلال **براءات اختراع الذكاء الاصطناعي** الموجودة

جيم. تقييم تنويع المهارات

«درجات تنوّع الطلب على المهارات» هي مجموعة من المقاييس التي تمّ إعدادها باستخدام بيانات الطلب على المهارات المأخوذة من مرصد مهارات الإسكوا لتقييم تنوّع الطلب على المهارات داخل سوق العمل عبر الإنترنت في مختلف البلدان. وهي تشمل أربعة مؤشّرات فردية: مؤشّر تنوّع المهارات، الذي يشير إلى عدد المهارات المتميّزة المطلوبة في سوق العمل عبر الإنترنت؛ ومؤشّر حركة المهارات، الذي يحدِّد المهارات المطلوبة لنطاق واسع من المجموعات الوظيفية حسب إطار «المهارات والكفاءات والمؤهلات والمهن الأوروبية»؛ ومؤشّر مهارات المستقبل، الذي يبيِّن متوسط حصة «مهارات المستقبل» في المهن المتاحة في سوق العمل عبر الإنترنت في كل اقتصاد؛ ومؤشّر توازن توزيع المهارات في الاقتصادات. جرى تحليل حالة أحد عشر بلداً سجَّلت أكثر من 30,000 ملاحظة للشواغر في قاعدة بيانات المرصد لضمان تغطية كافية لحجم السوق والمهن الوظيفية.

يُظْهِرُ ترتيب البلدان على مقياس «تنوّع المهارات» أن سوق العمل عبر الإنترنت في المغرب يشهد أكبر طلب على أسماء المهارات، بصرف النظر عن وتيرة تكرارها، وذلك حسب حجم السوق. كما شهدت الإمارات العربية المتحدة والأردن

جرى تحليل حالة
11 بلداً
سجّلت أكثر من
30,000
ملاحظة
للشواغر في
قاعدة بيانات

ومصر والمملكة العربية السعودية طلباً قوياً نسبياً على مهارات متنوّعة. في المقابل، فإن لبنان وعُمان والكويت متأخرة نسبياً على مقياس «تنوّع المهارات». والعلاقة بين تنوّع المهارات والطلب تتّسم بالنمو التدريجي الإيجابي. ويُظْهِرُ تنوّع المهارات، الذي يشير إلى عدد المهارات المتميِّزة المطلوبة في سوق العمل عبر الإنترنت، أن الوظائف الشاغرة الجديدة تساهم في زيادة تنوّع المهارات، ولكن بمعدل متناقص.

تُظْهِرُ البيانات أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتَّع بميزة كبيرة في ما يتعلق بتنقُّل المهارات. كما تتمتَّع مصر والمملكة العربية السعودية بمزايا نسبية حسب هذا المقياس، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى حجم السوق فيهما. في المقابل، فإن دولاً مثل الكويت وعُمان والبحرين لديها مقاييس أقل لتنقُّل المهارات، مما يشير إلى ضعف نسبي على هذا الصعيد. وبما أن تنقُّل المهارات يحدِّد المهارات المطلوبة لمسميات وظيفية متعدِّدة، فإنّ التحليل يتمثَّل في تحديد عدد المسميات الوظيفية المتميِّزة في كل بلد، ومتوسط تغطية المسميات الوظيفية لكل مهارة، ومتوسط النسبة المئوية للتغطية لكل مهارة (الترتيب). ويمكن بسهولة أن يتنقّل أصحاب المهارة المرتبطة بمسميات وظيفية متعدِّدة بين العائلات الوظيفية المختلفة. والسوق التي يكون فيها عدد كبير من المهارات المشتركة تواجه عقبات أقل في تنقّل أصحاب المهارات بين المهن التي تتطلّب جميعها هذه المهارات.

ويسجِّل المغرب وتونس أعلى النِسب في تحليل مهارات المستقبل. في المقابل، تسجِّل الكويت أدنى النِسب. ويمثِّل هذا المقياس متوسط حصة المهارات المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة في المهن المختلفة في السوق الإلكترونية لكل اقتصاد.

والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر هي الدول التي يبلغ فيها التوازن في توزيع المهارات في فئات المهارات المختلفة أعلى مستوياته، في حين تسجِّل البحرين أدنى المستويات. وتدلّ هذه الإحصائية على درجة توزيع المهارات بالتساوي على فئات المهارات المختلفة في كل مهنة في البلد المعني.

يسجّل المغرب وتونس أعلى النِسب في تحليل مهارات المستقبل

التوصيات

1 إطار سياساتي استراتيجي للتكامل الديناميكي للمهارات النهوض بالتعليم لتلبية احتياجات سوق العمل

لتعزيز فعالية النظام التعليمي، من الأهمية بمكان تعليم مجموعة متنوّعة من المهارات التي تتماشى مع المتطلّبات الديناميكية لسوق العمل. ويستدعي ذلك تصميم المناهج الدراسية على نحو يلبّي احتياجات القطاعات المختلفة، مع التركيز بشكل خاص على الشهادات الصغيرة لتسهيل اكتساب المهارات بسرعة. ويشمل الاستثمار في نُظُم التعليم والتدريب في المجال الفني والمهني تأمين التمويل الكافي لهذه النُّظُم، وتبسيط عمليات الانتقال بين مسارات التعليم المختلفة، وإنشاء مِنصَّات للتنسيق تشارك فيها الأوساط الأكاديمية والحكومة والقطاع الخاص. ولن تؤدي هذه الجهود الشاملة إلى تزويد الشباب بالمهارات المناسبة فحسب، بل سترسِّخ أيضاً رابطاً بين التعليم ومتطلّبات سوق العمل المتطوّرة باستمرار.

2 مخطط رائد للابتكار: سد الفجوات في المهارات لتعزيز ريادة الأعمال وتبسيط التنسيق بين البيئات الداعمة

لدفع عجلة الابتكار الشامل والنمو الاقتصادي، ينبغي اتّباع نَهج متعدِّد الأوجه. ويشمل ذلك خلق بيئة داعمة للشركات الناشئة المبتكرة، ومواءمة النتائج التعليمية مع التقدُّم التكنولوجي، ومعالجة فجوة المهارات من خلال مبادرات مثل مبادرة «جسور» التي أطلقتها الإسكوا. ومن الأهمية بمكان القيام باستثمارات استراتيجية في القطاعات الرئيسية مثل الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجدِّدة، إضافة إلى تعزيز الابتكار التكنولوجي من خلال حاضنات الشركات الناشئة. كما أن تعزيز نقل المعرفة والتعاون بين الأوساط الأكاديمية والحكومة والقطاع الخاص أمرٌ محوري لمواءمة وجهات النظر المختلفة. ولسد فجوة المهارات الرقمية في الاقتصاد الرقمي، يجب تنسيق الجهود وتركيزها على اللغة والتدريب الفني في إطار مِنصَّات التعاون. كما أن التمكين الاستراتيجي للبيئات المحلية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار أمرٌ حيوي، وهو يستلزم إنشاء مِنصَّات تيسِّر هذا التمكين من خلال مساعٍ منسَّقة.

الحواشي

1. World Bank, Building forward better in MENA: How infrastructure investments can create jobs, 2020.
2. Middle East Institute, The Middle East in an era of great tech competition, 2023.
3. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Informal middle-class workers: the missing middle, 2023.
4. International Labour Organization (ILO), Global Employment Trends for Youth 2022: The Arab States, 2022.
5. United Nations Children's Fund (UNICEF), the International Labour Organization (ILO) and the European Training Foundation (ETF), Enabling success: supporting youth in MENA in their transition from learning to decent work, 2023.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

2301991A